

مقامه عند أبي عبد الله رحمه الله العظيمة والبكا والرجاع
 وما أشبه ذلك فيما يتفق به حياة المولود. وأما إذا خرج
 بعض ولد من الرحم حيا. ثم ولدت بأبيه ميتا. فالأشبه أن
 يرت عند أبي عبد الله. سواء كان الذكر خرج من الرحم حيا أو
 أو أمه. وهو ظاهر كلام المخرج لأنه علق تمام الدية على أن تضعه
 حيا. فإن ولدت المرأة ولدين أو في نظر واحدة. فاستهل أحدهما
 ولم يعي لم من المستهل منها نظرت. فإن كانا ذكرا. أو أنثى. فلا
 فرق في ذلك بين استهلاك أحدهما من الآخر. ولا قائل في معرفة
 المستهل منها بعينه. وإن كانا ذكرا وأنثى نظرت. فإن كان حكمها
 في الميراث أيضا سواء. لورثا لهما كان المستهل كالأم. إذا ولدت
 من أحدهما ميتا وأبنا توأمين. فاستهل أحدهما صار حيا. ولم يعلم
 بعينه. ثم وجد ميتين. فالتفخاخ الموصوفه المستهل منها
 هل هو الذكر أو الأنثى. لأن الحالة ذلك سواء. والمستهل منها
 ثم يرت ذلك عنه ورثته. وإن كان حكم الذكر مخالفا حكم الأنثى
 ولم يعلم غير المستهل أفرغ بينهما ب هم ذكر. وسهم أنثى
 فمن خرج سهمه منها. جواز كانه هو المستهل منها وعلمت
 الفريضة

للفريضة على ذلك. وهذا القول كقولته في الرجل يطلق
 امرأة من نسائه. بغية عنها. أو يتوعد عبد من عبيده.
 أو ما أشبه ذلك من المشتبهات. فإن القرعة عند أبي عبد الله
 رحمه الله. تخرج ذلك كله. والله أعلم.

باب ميراث الملاعن وولد الملاعن

إذا نكح الرجل زوجته. وفرقوا كما بينهما لورثا لهما
 وإن كان بينهما ولد قد لا عز عليه أثناء الولد عنه. ولورثته
 أبوه. ولا أحد من عصبائه المدلي اليه بقراءة أبيه.
 وأختلفت الرواية عن أبي عبد الله رضي الله عنه في عصبات
 هذا المولود. فروى عنه أنه قال عصبته عصبته أمه.
 فإن لم تكن أمه حية فعصباتها عصبته. وفرجاء في
 هذا حديث مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم. برويه
 وأيلة بربلا سقع. المرأة تحوز ثلث موارث. عيتمها ولقطها
 وولدها الذي لا عنه عليه. وروى عن مجاذ بن جهم قوله
 أنه قال عصبته ولدا الملاعنة أمه. وهي بمنزلة أمه وأبيه.